مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد:64 السنة:2022

# طه جابر العلواني ومشروعه التجديدي لعلم أصول الفقه

## Taha Jaber Al-Alwani and his innovative project for the science of Usul al-Fiqh

د. سمير الخال[1]
جامعة السلطان المولى سليمان، يني ملال، المغرب
elkhal.samir@gmail.com

تاريخ الوصول 2021/09/04 القبول 2021/10/09 النشر على الخط 2022/03/15
Received 04/09/2021 Accepted 09/10/2021 Published online 15/03/2022

**ملخص:**

لقد صار من نافلة القول التأكيد على أن مصطلح "تجديد العلوم الإسلامية" حديث الظهور، والنشأة، والاستعمال، ليرتبط بالفكر الإسلامي الحديث المؤطر تاريخيا بالفترة الزمنية الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر الميلادي إلى الآن، مرورا بالامتداد الزمني للقرن العشرين، الذي عرف استهلاكا مكثفا لهذا المصطلح، وما صاحب ذلك من عطاء علمي وافر، ونتاج فكري متكاثر. ونظرا لأهمية قضية تجديد علم أصول الفقه وخطورتها على تأسيس المعرفة الإسلامية عموما، وعلى الاستنباط الفقهي على وجه الخصوص، فقد قُدمت حول هذه القضية أطروحات متكاثرة، ومتنوعة، ومتباينة في الوقت ذاته منهجا، ووسيلة، ونتائج بحثية، خلال القرن الماضي، وإلى الآن.

وهذه المساهمة تروم مقاربة ظاهرة تجديد علم أصول الفقه الإسلامي من خلال دراسة نموذج الدكتور طه جابر العلواني التجديدي، مع إبراز خصائصه التصورية والمنهجية، ومساهماته في إغناء البحث العلمي في هذه القضية الهامة والخطيرة في الوقت ذاته.

**الكلمات المفتاحية:** العلواني – التجديد – أصول الفقه – الشكل – المضمون.

**Abstract:**

It has become superfluous to assert that the term "renewal of Islamic sciences" is recent in its emergence, origin, and use, to be associated with modern Islamic thought framed historically in the time period extending from the late nineteenth century AD until now, passing through the temporal extension of the twentieth century, which witnessed an intense consumption of this The term, and the abundant scientific giving that accompanied it, and a proliferating intellectual product. Given the importance of the issue of renewing the science of the principles of jurisprudence and its danger to the establishment of Islamic knowledge in general, and to jurisprudential deduction in particular, there have been numerous, diverse, and divergent theses at the same time, a method, a means, and research results, during the past century, and so far.

This contribution aims to approach the phenomenon of renewal of Islamic jurisprudence by studying the renewal model of Dr. Taha Jaber Al-Alwani, highlighting its conceptual and methodological characteristics, and its contributions to enriching scientific research in this important and dangerous issue at the same time.

**Keywords:** Al-Alwani - renewal - Usul al-Fiqh - form - content.

[1] المؤلّف المراسل: سمير الخال البريد الإلكتروني: elkhal.samir@gmail.com

## 1. مقدمة:

إن ما يميز سيرة طه جابر العلواني ليس كونه أصوليا متمكنا في تخصصه، فهذا الأمر تتقاسمه معه طائفة هامة من أبناء هذه الأمة المباركة، وإنما يظل التنبيه أكيدا على قلة من يزاوج بين التخصصات العلمية الشرعية الخالصة، وقضايا الفكر الإسلامي، خاصة ما يرتبط بهموم أمتنا، من حيث تشخيص أزماتها المتنوعة، والاجتهاد في طرح مقترحات شاملة وكفيلة بانبعاث هذه الأمة من جديد، قصد قيامها بواجبها الحضاري المنوط بها.

والسبب في اختيار هذا النموذج البحثي يرجع إلى أهمية سيرة العلواني الذاتية، من حيث تميزها وإثارتها لفضول الباحث كشفا عن أسرارها، وتوضيحا لخصائصها الموجِّهة لها. لذلك، فإن الناظر في هذه السيرة –سواء في بعدها التاريخي، أو في أفقها العلمي– يكاد يجزم بأننا أمام شخصية فريدة، ذات مسار تاريخي، وأكاديمي، وعلمي، خاص سمته الجد المتواصل، والعطاء الوافر، والاجتهاد المتكاثر، مع ما صاحب ذلك من خبرة متينة ومتميزة في علم أصول الفقه وفي الفكر الإسلامي على حد سواء ، ما سينعكس بشكل واضح على مشروعه التجديدي لعم أصول الفقه.

وهكذا، يمكن رصد الإشكالية العامة لهذه المساهمة العلمية من خلال السؤال التالي: ما هي أهم ملامح المشروع التجديدي لعلم أصول الفقه المقترحة من خلال نموذج طه جابر العلواني؟

وفي السياق ذاته، يمكن الحديث عن الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال سعيه إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الشروط العامة (سواء التاريخية منها، أو المعرفية) المتحكمة في نضج التفكير المنهجي لهذا النموذج المختار؛
- عرض مشروع العلواني التجديدي لعلم الأصول، بناء على ثنائية شكل الدرس الأصولي ومضمونه؛
- طرح تأملات في مشروع العلواني التجديدي لعلم أصول الفقه، بناء على ثنائية الشكل والمضمون دائما.

وللوصول إلى تحقيق ما سبق قريبا من أهداف، فقد فرضت طبيعة هذه المساهمة العلمية السير وفق الخطوات المنهجية التالية:

**مقدمة؛** وتضمنت تأطيرا للإشكالية قيد الدراسة معرفيا ونظريا.

**العنصر الأول: الشروط المحددة لفكر طه جابر؛** وذلك بمحاولة تقريب سيرة العلواني، ليس بمعناها السلبي في علاقتها بسرد المعلومات الببليوغرافية لهذا النموذج البحثي، سردا مفتقدا للمعنى والجدوى معا، وإنما بصورتها التفاعلية، في ارتباطها بتحديد الشروط التاريخية والمعرفية التي ساهمت مجتمعة في نضج التفكير العلمي والمنهجي لهذا النموذج.

**العنصر الثاني: عرض مشروع العلواني التجديدي لعلم الأصول؛** وذلك من خلال تقديم المشروع التجديدي لعلم أصول الفقه المقترح من طرف نموذجنا المدروس، بالنظر إلى الاطراد السنني للباحثين المعاصرين في دراسة قضية تجديد هذا العلم، ونمط عرض المادة العلمية المدروسة، بناء على ثنائية الشكل والمضمون؛ بمعنى مناقشة شكل تقديم المادة الأصولية في حلتها المعاصرة، في مقابل دراسة محتويات الدرس الأصولي، بغية تقديم اقتراحات تقويمية، أو إيجاد بدائل تعويضية عن بعض ما انتقده من مسائل وقضايا، من إرثنا الأصولي.

**العنصر الثالث: تأملات في مشروع العلواني التجديدي لعلم أصول الفقه؛** وذلك من خلال انتقاء نماذج تمثيلية –بما يتماشى والمقصد من هذه الورقة البحثية– من تصورات العلواني التجديدية لعلم أصول الفقه، مقدمَّةً بناء على ثنائية الشكل والمضمون دائما.

**خاتمة:** تضمنت خلاصات واستنتاجات.

## 2. الشروط المحددة لفكر طه جابر

قبل الشروع في تناول تصورات طه جابر العلواني لتجديد علم أصول الفقه، ومساهماته في إغناء ساحة الفكر الإسلامي المعاصر في هذه القضية، يحسن بنا الوقوف عند سيرة نموذجنا المختار، ليس بمعناها التقليدي في ارتباطه بسرد المعلومات الشخصية سردا مفتقدا للمعنى والجدوى معا، وإنما بالشكل الذي يجلي لنا فكر طه جابر، وأطره الفلسفية الكلية، ونظرته التجديدية لعلم أصول الفقه.

تبعا لذلك، فقد بدا لي عرض المحددات التي ساهمت في توجيه فكر العلواني، وتأطير توجهه التجديدي لعلم الأصول بناء على مدخلين اثنين:

- أما الأول، فيتعلق بمجموع الظروف التاريخية التي ساهمت في نضج التفكير العلمي لنموذجنا المدروس؛
- وأما المدخل الثاني، فيرتبط برؤى العلواني الفلسفية الكلية، ومرجعيته المعرفية الإجمالية الموجِّهة لتصوره لآحاد المسائل الجزئية.

### 1.2 . الشرط التاريخي المحدد لفكر هذا النموذج

بمدينة الفلوجة العراقية، كانت ولادة العلواني عام 1935م، وبها كذلك تلقى تعليمه في كتاتيبها وفي المدارس الملحقة بمساجدها. وحصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة الفلوجة الابتدائية 1949م[1].

بعدها، انتقل إلى بغداد ليلتحق بالمدرسة الآصفية الدينية (المعهد الديني)، وحصل على شهادة منه عام 1952م. وأدى انتقاله إلى بغداد إلى مخالطة علماء أوسع علما وأكثر انفتاحا[2].

لقد نتج عن تغير الشيوخ بين الفلوجة وبغداد استفادة العلواني منه درسا منهجيا –في هذه المرحلة المبكرة– سيؤثر على حياته العلمية بأسرها؛ ويتعلق الأمر بالخلاصة التي بدت «له منذ البداية أن ليس هناك مقدس أمام العلم إلا الكتاب والسنة، وهو ما منحه رؤية تقوم على أن الأشخاص متبدلون، فلا ثوابت منهم ولا قدسية لهم»[3].

ثم واصل العلواني رحلته في طلب العلم، لكن ستكون وجهته –هذه المرة– خارج القطر العراقي؛ ف«في القاهرة حصل على الثانوية الأزهرية عام 1953، ثم حصل على الليسانس من كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر 1959، ثم حصل على شهادة الماجستير من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر عام 1968، وحصل على شهادة الدكتوراه من كلية الشريعة والقانون، بجامعة الأزهر عام 1973 في تخصص أصول الفقه»[4].

إن هذه المرحلة الأزهرية ستخلف بصماتها في مسار طه جابر العلمي والمنهجي، متمثلة فيما يلي:

- تعلمه كيف تنشأ المذاهب والمقولات الفقهية باعتبارها فهما بشريا للشريعة، وليست الشريعة نفسها، وأثر البيئات الثقافية فيها، وكذا أثر شخصية الفقيه وتكوينه العقلي والنفسي في فتواه وآرائه[5]؛
- الاعتدال في الرؤية والبصيرة في الفكر؛

---

[1] أبو حليوة، إبراهيم سليم، طه جابر العلواني: تجليات التجديد في مشروعه الفكري، سلسلة «أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي»، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2011م، ص17.

[2] المرجع السابق نفسه، ص18.

[3] المرجع السابق نفسه، ص19.

[4] المرجع السابق نفسه. والخلاصة، فإن العلواني أزهري بامتياز؛ إذ حصل على جميع شهاداته من المرحلة الثانوية إلى الدكتوراه من الأزهر.

[5] المرجع السابق نفسه، نقلا عن: العلواني، «مصارعة في حلبة التراث»، حاوره إسلام عبد العزيز.

- تقديم انتمائه للأمة الإسلامية على كافة التحيزات القطرية الضيقة[1].

وإذا كانت مرحلة الدكتوراه قد توَّجها بتحقيق كتاب "المحصول في علم أصول الفقه" للرازي (ت606هـ)، إلا أنها صارت دافعا قويا لطه جابر من أجل الخوض في التراث دراسة وتقويما؛ حيث «بدأ المواجهة بالاستدراكات على الرازي والتي طالت صميم ما كان يعتبر ثوابت حينها لا يجرؤ أحد على المساس بها. فقضية النسخ من المسائل التي بدأت معه حين تحقيقه المحصول للرازي[...].

ومن هنا نشأت نزعة المراجعة عند العلواني، التي أصبحت ميراثا تركه فيه تحقيقه لكتاب المحصول للرازي، ودفعته للتفتيش داخل مخزون التراث الفقهي والأصولي»[2].

ومن المراجعات للتراث التي أثارت شرارة الجدل الكبير حول طه جابر وفكره، كانت بسبب تأليفه كتابه "لا إكراه في الدين، إشكالية الردة والمرتدين من صدر الإسلام إلى اليوم"، ينتقد فيه جواز إعدام الشيوعيين العراقيين، تطبيقا لحد الردة في حقهم[3].

على أن هذا النقاش سيساهم في بناء فلسفة العلواني الكلية، وتشكل أطر نظرته الإجمالية عن القرآن الكريم، وعلاقته بالتراث الإسلامي دراسة وتقويما وإحياء؛ فقد قاد طه جابر هذا الجدل والبحث «إلى الحديث عن بناء منهج جديد، أو إحياء منهج جيل التلقي. للتأكيد على ضرورة الوعي برسالة الإسلام وخصائصها، وأدى التعامل مع القرآن منشأ للأحكام إلى وضع التراث كله بميزان القرآن، والعودة بكل المعارف النقلية التي أنتجها العقل الإسلامي على مر العصور إلى ميزان القرآن لضبطها. ولذلك جعل من القرآن محورا لكل دراسته، وحاكما لها»[4].

وأخيرا، فإنني أرى ضرورة التعريج على جانب هام من سيرة العلواني العلمية[5]، ويتعلق الأمر بإنتاجاته العلمية، ومشاركته في الندوات واللقاءات التكوينية، وخبراته العلمية، وعضويته للمؤسسات الأكاديمية، كل ذلك باختصار شديد للغاية.

فلقد ألف طه جابر أكثر من ثلاثين كتابا بين تحقيق ودراسة، من أبرزها:

- تحقيقه كتاب "المحصول في أصول الفقه"، للرازي (ت606هـ)؛
- ومن دراساته للتراث وقضاياه، يأتي كتابه "أدب الاختلاف في الإسلام"؛
- ومن دراساته للتراث وشخصياته البارزة فيه، يقع كتابه "الإمام فخر الدين الرازي ومصنفاته"، و"ابن رشد الحفيد: الفقيه الفيلسوف"؛
- ومن اهتمامه بقضايا العصر واحتياجاته، طرح مشروع "إسلامية المعرفة" من خلال كتابه "مقدمة في إسلامية المعرفة"، و"الأزمة الفكرية ومنهاج التغيير: الآفاق والمنطلقات"، وغير ذلك؛
- ومن كتبه التي زاوجت بين الاهتمام بقضايا العصر، ومشروعه العلمي، ودراسة شخصيات تراثية، هناك كتاب "ابن تيمية وإسلامية المعرفة"؛

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] المرجع السابق نفسه، ص23، نقلا عن: العلواني، «مصارعة في حلبة التراث».

[3] المرجع السابق نفسه، ص23-24.

[4] المرجع السابق نفسه، ص24.

[5] وانظر: العلواني، طه جابر، «السيرة الذاتية»، *https://alwani.org/?p=3078(consulté le 2/9/2021)*

- ثم إن كتاب "أصول الفقه منهج بحث ومعرفة" يشكل الأرضية التي من خلالها عرض طه جابر تصوره الإجمالي لقضية تجديد علم أصول الفقه؛

- ولم يكتف العلواني بهذا الحد الإجمالي، بل قد سعى إلى تقديم تفاصيل لبعض الإشكاليات التي أجملها في مشروعه التجديدي هذا، من خلال اشتغاله على قضيتين بارزين في علم الأصول؛ واللتين يجليهما كتابيه: "نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه"، و"نحو موقف قرآني من النسخ".

ونظرا لطبيعة العصر التي اقتضت ظهور جنس جديد في التأليف العلمي، فقد ساهم طه جابر بمقالاته المتنوعة المنشورة في مناطق مختلفة من العالم، نذكر منها باختصار شديد:

- فمما يتعلق بتخصصه الأصولي، نجد: «علم أصول الفقه: نشأته وتدوينه»، مجلة المسلم المعاصر، القاهرة؛
- ومما يرتبط بهموم العصر وإشكالياته: «حول فكرة المواطنة في المجتمع الإسلامي»، مجلة قراءات سياسية، فلوريدا؛

وإذا كان من إيجابيات عصرنا اللقاءات والندوات العلمية التي تتيح للباحث التثاقف والتشاور حول قضايا معينة، فإن العلواني قد شارك في مؤتمرات أكاديمية متعددة، نذكر منها: اللقاء التأسيسي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، سويسرا، 1977م، والذي تقرر فيه إنشاء المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وأما خبرات طه جابر العلمية، فمنها: نيابته لرئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفيرجينيا، منذ 1986م وحتى سنة 1996م، وكذا رئاسته تحرير مجلة إسلامية المعرفة، الصادرة عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفيرجينيا، من سنة 2002م وحتى 2007م.

وأما انخراطه في المؤسسات العلمية الدولية، فمنها: عضويته في المجمع الفقهي العالمي بجدة، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا عضويته في المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي، بمكة.

ولا شك، فالمتأمل لما سبق بيانه من سيرته، يدرك بأن حياة طه جابر العلواني مليئة بالعطاء الوافر، والاجتهاد المتكاثر، مع ما صاحب ذلك من خبرة متينة ومتميزة.

## 2.2 الشرط المعرفي المؤطر لرؤية العلواني التجديدية

إن أغلب المقاربات الإنسانية؛ الدينية منها، والفلسفية، والسياسية، والاجتماعية، والنفسية، وغيرها، تنطلق من أن التفكير البشري –مهما بلغ رشدا ونضجا– يظل تؤطر آحادَ مسائله الفرعية أطرٌ مرجعية كلية، ورؤى فلسفية إجمالية، والتي يتفرع عنها توجيهه لهذه القضايا الفرعية الجزئية.

هذه سنة أودعها الله عز وجل في الأنفس، و([...] **لن تجد لسنت الله تبديلا ولن تجد لسنت الله تحويلا**)[فاطر، 43-44]. ولما لم يكن نموذجنا المدروس شاردا عن هذا الاطراد السنني، فإننا نستطيع إجمال أهم المحددات المنهجية، والموجهات المعرفية التي تجمع شتات تصورات العلواني الفكرية والأصولية في النقط الثلاثة التالية:

- **إسلامية المعرفة لتجاوز أزمة أمتنا الحضارية**

ففي إطار مساهمته تشخيص حالة أمتنا الإسلامية المتردية، ينطلق العلواني «من فرضية أن أزمة الأمة في فكرها ومنهج تفكيرها، وما يتعلق بذلك من نظم تربوية وتعليمية، والتي أدت إلى تكريس الغربة والابتعاد عن الإسلام ونظامه في الحياة»[1].

[1] أبو حليوة، طه جابر العلواني: تجليات التجديد في مشروعه الفكري، ص53.

لذلك، وربطا للأسباب بمسبباتها، ولكي تتجاوز هذه الأمة مشاكلها الكثيرة والمعقدة، يرى طه جابر ضرورة «إعادة تشكيل العقل المسلم المستنير، القادر على أداء رسالته، وممارسة دوره في الاجتهاد والتجديد والعمران الإنساني، وتأهيل المسلم لدور الاستخلاف وبناء القدرة لديه على التسخير، وذلك من خلال جولاته الفكرية والثقافية، واكتشاف سنن الله في الأنفس والآفاق، لامتلاك إمكانية التسخير»[1].

وبغية تحقيق هذا الهدف، فإن طه جابر يقترح سبيلين اثنين:

- أما **الأول**، فهو تنقية عالم الأفكار، وإعادة قراءة الميراث الثقافي، وتقييمه في ضوء رؤية ذاتية وفقه حضاري؛
- وأما **الثاني**، فهو بناء النسق المعرفي والثقافي الإسلامي[2].

ويشكل مشروع "إسلامية المعرفة" (أو أسلمة العلوم) مدخلا ومرتكزا للانطلاق الإسلامي نحو التغيير الحضاري لهذه الأمة، باعتبارها منهجا محدد المعالم واضح القسمات، يمثل بديلا للمادية والوضعية المتجاهلة لله وللغيب، كما يمثل بديلا عن اللاهوتية والكهنوتية المستلبة للإنسان والطبيعة[3].

وإذا كانت إسلامية المعرفة تمثل «الجانب الذي يمكن أن نطلق عليه ((الجانب النظري)) من الإسلام، أو الجانب المعرفي الذي يقابل الجانب النظري في سواه»[4]، فإن هذا المشروع يجد تطبيقاته في العلوم بأقسامها الثلاثة: العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الشرعية، عن طريق إعادة بناء وتوجيه هذه العلوم، من خلال رؤية الإسلام، وفلسفته، ومقاصده.

ومن صور تطبيقات هذا الأصل الفكري والمنهجي الكلي (وهو ههنا إسلامية المعرفة) لطه جابر، على آحاد مسائل فكره الجزئي، فيما يتعلق بقضية تجديد علم أصول الفقه، ما ذهب إليه من إمكانية استفادة العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية، والاجتماعية، من منهج أصول الفقه، من خلال ما يلي:

- استفادة العلوم الاجتماعية، والإنسانية، والطبيعية، على حد سواء، من مباحث أصول الفقه المتعلقة بالعلة والسبب، وإدراجها في مناهج تلك العلوم، إسوة بعلماء المسلمين –خاصة في القرون الهجرية الخمسة الأولى– الذين قادهم ذلك إلى أن برعوا في علوم عصرئذ؛
- استعارة فلسفة مقاصد الشريعة، وبثها في مناهج العلوم الطبيعية، والاجتماعية، والإنسانية، ومجالاتها، حتى لا يخرجوا بها عن جادة الصواب.

- **الجمع بين القراءتين بغية بناء معرفة إسلامية**

تقرر لدينا قريبا بأن العلواني يجعل من إسلامية المعرفة شرطا منهجيا أساسيا لتجاوز أزمة أمتنا الحضارية. إلا أن المجالات التطبيقية لإسلامية المعرفة (وهي العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الشرعية) تعيش على خصام شديد، وانفصال طويل، عمّر قرونا من الزمن، سواء على مستوى المحددات التصورية، أو الأدوات المنهجية، أو النتائج البحثية.

لذلك، وبغية تجاوز هذا الانفصام العلمي المذموم، يقترح طه جابر "الجمع بين القراءتين"، باعتبارها تشكل منهجية قرائية جامعة ل«قراءة الوحي وقراءة الكون، فالوحي ينبه إلى ما في الكون من عناصر ومؤثرات، وإلى ترابط الأسباب بالمسببات، وبين فعل الغيب في الواقع، وكيف

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص56.

[2] المرجع السابق نفسه.

[3] المرجع السابق نفسه، ص56-57.

[4] العلواني، طه جابر، ابن تيمية وإسلامية المعرفة، سلسلة «إسلامية المعرفة»، العدد13، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1415هـ-1994م، ص54.

يمكن رصد آثار هذا الفعل، وأين يبدأ الدور الإنساني وأين ينتهي أو يتوقف، والكون يساعد على فهم الوحي والوعي عليه وعلى قضاياه، وحسن قراءته، وكيفية استدعائه للحضور الدائم والشهود المستمر لترشيد المسيرة الكونية، وتحقيق أهداف وغايات الحق من الخلق»[1].

ومن الشواهد القرآنية على هذا التعادل والتوازن بين القرآن الكريم والكون الفسيح قسَم «الله سبحانه وتعالى بمواقع النجوم: (**فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرءان كريم في كتاب مكنون لا يمسه إلا المطهرون**)[الواقعة، 78 - 82]. ففي القرآن نجوم، وفي السماء نجوم. ولنجوم القرآن مواقعها، ولنجوم السماء مواقعها»[2].

ونظرا للأهمية المنهجية المتميزة للجمع بين القراءتين، فإن الإنسان إذا اقتصر «على قراءة واحدة فذلك انحراف منهجي خطير يؤدي إلى أوخم العواقب، ويحدد فصاما بين قراءتين لا مناص من الجمع بينهما. وإن من شأن هذا الفصام أو الأحادية في القراءة أن تجعل الذين يقرأون الوحي – وحده – في معزل عن الكون منصرفين إلى الخلاص الفردي غير آبهين بالمهمة العمرانية المنوطة بهم [...].

وأما الذين يقتصرون على قراءة الوجود في معزل عن الوحي فإنهم يغفلون عن الله – تعالى– الخالق البارئ فيتجاهلون البعد الغيبي الفاعل في الوجود وحركته فينتهون إلى وضعية نافية للغيب، فاقدة للنظرة الكلية للكون والإنسان والحياة»[3].

وعلى الضفة المقابلة، فإن من ثمرات هذه المنهجية استكشاف العقل العلمي «أن ((الجمع بين القراءتين)) على هذا المستوى الإدراكي كفيل بتقديم الحل الكافي والعلاج الشافي لأزمات هذا الواقع القائم [...] لأن ذلك الحل بمستوى الأزمة، لا أقل منها ولا مقاربا لها ولا مقارنا لها، بل هو مستوعب لها، ومتجاوز لأنه أرقى منها بكثير فيستوعب ((الصيرورة وجدليتها))، ويستوعب ((التغيرات النوعية))، ويستوعب ((ضوابط المنهج العلمي))، ويستوعبها بعد أن يقوم بنقدها وبيان ما يعتريها من قصور ناجم في جملته على الاعتماد على قراءة واحدة منفردة في الكون، وإهمال لقراءة الوحي الإلهي والقراءة به»[4].

وهكذا، يخلص طه جابر إلى أن «الجمع بين القراءتين يمثل حجر الزاوية في المنهج المعرفي لهذه الأمة المخرجة للناس كافة نموذجا ومثالا وشاهدا على الأمم»[5].

ومن تطبيقات هذا الأصل الكلي للعلواني، على آحاد مسائل تصوره التجديدي لعلم أصول الفقه، دعوته إلى إيجاد التكامل المعرفي، في صورته المنهجية، بين العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية من جهة، وبين علم أصول الفقه من جهة أخرى، على أساس استفادة كل طرف من منهج القطب الآخر، قصد إدخال علم أصول الفقه حلبة صراع المناهج في السوق الفكرية الراهنة.

وبيان ذلك من خلال مسلك «الاستفادة المتبادلة: أن يفيد علم الأصول من المناهج الجديدة، وأن تفيد العلوم الاجتماعية والإنسانية من منهج أصول الفقه نفسه باعتباره منهجا يبحث عن مصادر البحث، وطرقه، وشروط الباحث، بهذه العقلية التي تبحث عن الحجية، والتوثيق، والفهم، مع مراعاة الظني والقطعي ومرتبة كل منهما، وكذلك المقاصد والمآلات [...]، وكيف يستفاد من ذلك كله في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهو أمر سينتج عنه تطوير ذلك العلم حين يكون قابلا للهجرة إلى عقول علماء تلك العلوم»[6].

---

[1] العلواني، طه جابر، معالم في المنهج القرآني، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م، ص84.

[2] العلواني، طه جابر، نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م، ص113.

[3] العلواني، ابن تيمية وإسلامية المعرفة، ص60-61.

[4] العلواني، معالم في المنهج القرآني، ص84.

[5] العلواني، ابن تيمية وإسلامية المعرفة، ص60.

[6] المرجع السابق نفسه، ص22-23.

لذلك، ف«لو توصلنا إلى هذا وأوجدنا نوعا من التكامل بين المنهج الأصولي في مجال الوحي والمنهج العلمي التجريبي فربما يؤدي هذا إلى إصلاح وتغطية المساحات الخالية بما تتعرض له العلوم الإنسانية والاجتماعية وإلى إصلاح قضيتنا الفقهية التي نعاني منها»[1].

- **الوحدة البنائية للقرآن الكريم والاستيعاب الكوني**

من المعلوم أن الدوائر العلمية الغربية تتأسس على استبعاد المصدر الغيبي من كل دراسة علمية ومعرفية، وهو ما يشكل «مرحلة متقدمة –ولا شك– باتجاه ((المنهجية الكونية)) وتلك المنهجية الكونية لا مصدر لها إلا القرآن وحده؛ لأنه –وحده– الكتاب الكوني الذي يستطيع أن يستوعب المنهجية العلمية، ويقوم بتنقيتها وترقيتها، ووضعها باتجاه ((المنهجية الكونية)) وهو –وحده– الذي يستوعب ((المنهج العلمي))، ويستطيع أن يقوم بتنقيته وترقيته وإخراجه من أزمته وإطلاقه، ويحميه من تهديدات ومخاطر النسبية والاحتمالية والنهايات التي اعتبروها حكمية، والقرآن هو الذي يقيم المنطق ويعدله، ويعطي مقدماته الفاعلة التي يحتاج إليها ليقوم بمهمته بوصفه ضابطا يعصم الذهن عن الخطأ في ((النظر والتفكير)) ليعزز المنهج العلمي ويبرهن على الخطوات العلمية الموصلة إلى النتائج»[2].

وللوصول إلى هذه الهيمنة القرآنية الاستيعابية التجاوزية لكل منهج عقلي، ومنتوج معرفي متحيز، فإن طه جابر يقترح أن يجري التعامل مع القرآن الكريم «باعتباره مصدر المنهجية الكونية، فلا تجوز تجزئته بحال، ولا يجري تجاوز شيء منه [...] ولا ينبغي تصنيفه إلى محكم ومتشابه، فكله محكم[...]، وكله يشبه بعضه بعضا في إحكامه وإعجازه وتحديه والتعبد به ولغته وأساليبه وهدايته وتأثيره.

كما لا يجوز تصنيفه إلى محكم وشاذ، وإلى ناسخ ومنسوخ وغير ذلك مما يتداوله الناس اليوم ولا يزالون يتداولونه حتى يومنا هـذا. فذلـك –كله– مخل بإطلاقيته، مناف لوحدته البنائية، عائد على إعجازه بالنقص، [...] والإيمان بالوحدة البنائية للكتاب الكريم يتجاوز بنا هذه المزالق كلها»[3].

ومن هذه المزالق التي تخل بوحدة القرآن الكريم البنائية التعامل مع هذا الوحي باعتباره جزرا منفصلة، لا علاقة ولارتباط بينها. لذلك «سمى القرآن الكريم بعض القراءات ب((**قراءة العضين**)) في قوله –تعالى– (**الذين جعلوا القرآن عضين**)[الحجر، 91]، أو قرأوه باعتباره أعضاء مجزأة مقطعة مفرقة عن بعضها؛ فكل هذه الأمور حينما نضمها إلى بعضها سوف نخرج بمنهج دقيق لقراءة القرآن، يساعدنا على تجنب سلبية القراءة، أو القراءة السلبية»[4].

وهكذا يتم إزالة أحد أهم الرواسب التاريخية التي حجبت المسلمين عن حسن استفادتهم من القرآن الكريم، ليصبح النظر و«التعامل معه باعتباره مصدر المنهجية الكونية»[5]، مادام هذا «المنهج قد رسمه القرآن نفسه ليهدينا به إلى المنهج الذي علينا أن نتبعه في قراءته وفي الاستماع إليه»[6].

على أن الوحدة البنائية للقرآن الكريم شديدة الارتباط بالقراءة المفاهيمية لهذا الوحي، بتقديمها شبكة من المفاهيم، التي تتأسس على استنطاق القرآن كقرآن، وذلك بدراسة مفهوم الكلمة القرآنية من حيث اشتقاقاتها، وكيفية استعمالها هنا، واستعمالها هناك، والتعامل مع

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص7، نقلا عن: العلواني، أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النص لم أجده في النسخة المتوفرة بين يدي من كتاب العلواني هذا. وقد أثبته لأنه قد يكون مزادا في إحدى الطبعات، خاصة وأن هذا النص مثبت كذلك عند: وصفي، المحاولات التجديدية في أصول الفقه، ص46.

[2] العلواني، معالم في المنهج القرآني، ص77.

[3] المرجع السابق نفسه، ص85-86.

[4] العلواني، طه جابر، أفلا يتدبرون القرآن؟! معالم منهجية في التدبر والتدبير، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م، ص77.

[5] العلواني، معالم في المنهج القرآني، ص85.

[6] العلواني، أفلا يتدبرون القرآن؟!، ص77.

القرآن بالنظر إلى تأثير عصر النزول. ومن ذلك أيضا، أن اللفظة القرآنية قد يكون لها معنى ثابت، فيقوم بتفريغها وشحنها من جديد؛ لأنه يريد أن يستوعب كل حياة الناس، بكل ثقافاتهم وأنساقهم الحضارية. فلو أنه صيغ لعصر معين لانتهى وأصبح تراثا[1].

ومن صور تطبيقات هذا الأصل الكلي (الوحدة البنائية للقرآن الكريم) على آحاد مسائل تجديد العلواني لعلم أصول الفقه، تتجلى من خلال دراسته للإشكاليتين القرآنيتين التاليتين: "الناسخ والمنسوخ"، و"المحكم والمتشابه"، مما سيأتي تفصيل الإشكالية الثانية منهما المتعلقة بالإحكام والتشابه، في النقطة المرتبطة ب"تجديد مضمون الدرس الأصولي".

## 3. عرض مشروع العلواني التجديدي لعلم الأصول

لقد سلك طه جابر –في عرض مشروعه التجديدي لعلم أصول الفقه– مسلك غيره ممن طرحوا نظرتهم التجديدية الأصولية بناء على ثنائية الشكل والمضمون؛ بمعنى مناقشة شكل تقديم المادة الأصولية في حلتها المعاصرة، استجابة للواقع وخصوصياته، وكذا دراسة محتويات الدرس الأصولي، بغية تقديم اقتراحات تقويمية، أو إيجاد بدائل تعويضية عن بعض ما انتقده من مسائل وقضايا، من إرثنا الأصولي.

وجريا مع طبيعة التجديد الأصولي عند العلواني وأبعاد ما تناوله من اهتمام ملحوظ بتجديد أصول الفقه على مستوى الشكل والمضمون، فقد ارتأيتُ –وفاء بمقتضيات هذا الاهتمام– أن أتناول التصور التجديدي، عند نموذجنا المختار، بما انطوى عليه من اهتمام بتجديد أصول الفقه من ناحيتي الشكل والجوهر معا.

وتجدر الإشارة إلى أنني لا أعلم لطه جابر جهودا لتجديد علم أصول الفقه مجتمعة في مصنف واحد، أو مجموعة كتب محددة. وإنما أودع نموذجنا المدروس تصوراته التجديدية لهذا العلم في كتب متفرقة، وفصول منها، ومقالات، ومداخلات في ندوات، ولقاءات، ومؤتمرات علمية، متناثرة ومتنوعة، مما يستوجب تتبع ما وصلت إليه يدي من إنتاجات العلواني العلمية، التي تندرج تحت هذا الإطار، وانتقاء نماذج تمثيلية منها خشية الإطالة، وتصنيفها وترتيبها، كل ذلك بما يخدم المقصد من هذه المساهمة.

### 1.3 . تجديد شكل الدرس الأصولي

ومن جهوده التجديدية التي تندرج تحت إطار الشكل العام لعلم الأصول الفقه، نجد:

- **رأيه في شكل هذا العلم**

لقد صار من المعلوم أصوليا بالضرورة، أن الصورة الحديثة التي آل إليها علم أصول الفقه الموروث، قد خرجت عن المسار التأليفي الطبيعي لهذا العلم، لشدة تعقد مباحثه، ولانغلاق عباراته، وصعوبة خوض تجربة مدارسته.

وأمام هذا الانحراف عن مقصده التدويني الخاص، تأتي مساهمة العلواني التجديدية لعلم أصول الفقه، بغية تأهيله للقيام بواجبه العلمي، ورسالته الحضارية المتميزة.

ومن أهم من انتقده طه جابر على شكل علم أصول الفقه –في صورته الموروثة– دخول المباحث النظرية كلامية كانت، أو منطقية، أو لغوية، أو غيرها، في صميم هذا العلم، وما صاحب ذلك من إغراق شديد في دراستها والبحث فيها، مما لا يخدم كثيرا المقصد الخاص بهذا العلم؛ والمتعلق بضبطه لقانون الاستنباط الإسلامي.

[1] أبو حليوة، طه جابر العلواني: تجليات التجديد في مشروعه الفكري، ص70–71، نقلا عن: العلواني، مقدمة في إسلامية المعرفة.

لذلك، وبغية تجاوز هذه الأزمة، ينبغي «إعادة النظر في المباحث التي يشتمل عليها هذا العلم وتخليصه مما لا يحتاجه الفقيه الأصولي نحو مباحث ((حكم الأشياء قبل الشرع)) والنزاع في مسألة ((شكر المنعم)) و((مباحث حاكمية الشرع))، والعناية الزائدة بالحدود والتعاريف والإنشغال بمناقشتها.

كذلك التخلي عن المباحث المتعلقة بنزاعهم في مسائل ((القراءات الشاذة وعربية جميع القرآن)) وحسم النزاع الطويل في ((خبر الواحد)) بأن يعتبر خبر الواحد -إذا استوفى شروط التصحيح، وثبتت صحته- مقبولا تؤخذ منه الأحكام، وإعادة النظر في سائر الشروط التي وضعها بعض الأئمة لظروف خاصة أملتها عليهم: ككون الحديث غير مخالف لقواعدهم العامة، أو كونه مرويا من غير فقيه، أو مخالفا لقياس، أو مخالفا لما عليه العمل في المدينة، أو لظاهر القرآن، أو وارد فيما تعم به البلوى ولم يشتهر، أو غير ذلك من شروط كانت ولا تزال موضع جدل، ومصدر اختلاف وخصام بين المسلمين، وشغلا شاغلا للدارسين»[1].

إن دعوة العلواني لتنقية علم أصول الفقه من المباحث الدخيلة عليه، ليست بدعا من الأمر الأصولي، وإنما وجدناها تسير -إلى حد كبير- في نفس الخط التجديدي الذي رسمه الشاطبي، بإخرجه من علم أصول الفقه «كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية، أو لا تكون عونا في ذلك، فوضعها في أصول الفقه عارية.

والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مقيدا له، ومحققا للاجتهاد فيه، فإذا لم يفد ذلك فليس بأصل له»[2]. ولعل الشاطبي بذلك يكون أول من تنبه إلى تحديد ما يكون من علم الأصول وما لا يكون، وفقا لموضوعه[3].

على أن دعوة طه جابر هذه قد أيدها غيره من المعاصرين على وجه الإجمال، كالدسوقي الذي يرى بأن هناك «مسائل كثيرة تعد من نوافل القول في علم الأصول، أو لا مدخل لها في الغرض الذي من أجله وضع هذا العلم كمسائل اللغات أهي اصطلاح أو توقيف، والإباحة أهي تكليف أم لا؟ ومسألة هل كان النبي صلى الله عليه وسلم متعبدا بشرع قبل بعثته أم لا؟ وعربية جميع القرآن، والجدل الذي لا معنى له حول القراءات الشاذة، والعناية الزائدة بالحدود والتعريف والانشغال بمناقشتها، مما جعل علم الأصول وبخاصة في العصور المتأخرة ميدانا للجدل والمناظرة فيما هو شكلي أو لفظي والعلماء بهذا بعدوا بالعلم عن المقصود به منه وغلب على كثير من مباحثه الفكر النظري دون الفكر التطبيقي»[4].

- **إعادة صياغته لمقاصد الشريعة**

هذه النقطة تابعة للتي قبلها؛ وذلك أنه في مقابل الاهتمام الزائد عن الحاجة بالقضايا المستعارة من علوم أخرى، أو الهامشية في هذا العلم، فقد تم إغفال الحديث في تفصيل عن مقاصد للتشريع، والتي ما كان الأصوليون قبل الشاطبي يولونها الكثير من العناية، حتى قيد الله أبا إسحاق فوضع كتابه "الموافقات"، لإبراز حكم الله، وإدراك مقاصده[5].

لذلك، نجد طه جابر يدعو إلى ضرورة «الإهتمام بمعرفة ((مقاصد الشريعة))، وتنمية دراستها والعمل على وضع قواعد أو ضوابط لها»[1].

---

[1] العلواني، طه جابر، أصول الفقه: منهج بحث ومعرفة، سلسلة «أبحاث علمية»، العدد1، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط2، 1415هـ-1995م، ص80.

[2] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (ت790هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، تح عبد الله دراز وابنه محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط7، 1426هـ2005م، ج1، ص29.

[3] الدسوقي، محمد، نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2004م، ص113.112.

[4] المرجع السابق نفسه، ص110.

[5] العلواني، أصول الفقه: منهج بحث ومعرفة، ص71-72.

ومن ذلك، مناقشة العلواني للدرس المقاصدي الموروث، والذي مر بمرحلة دراسة **المقاصد التقليدية** منذ الغزالي، وإمام الحرمين، ومرورا بالشاطبي، وابن عاشور، وعلال الفاسي. وهي مرحلة حسنة وجيدة، حيث انبثقت هذه المقاصد من فكرة البحث عن حِكم التشريع؛ لإثبات أن كل هذه التشريعات لها حِكم، ومقاصد، وغايات، ومصالح. وكذا لحصول نفع الله وإفادته بها، ودفاعها عن الشريعة في ظروف مختلفة. إلا أن أهم ما انتقد نموذجنا المدروس على هذه المرحلة أنها لم تُفَعَّل، لأنّها تفتقر إلى آلية التفعيل التي لا يمكن أن تأتي إلا من القرآن الكريم، ومنهج النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اتباعه[2].

وطمعا في تجاوز هذا المأزق المنهجي الذي تعرفه الدراسة المقاصدية، فإن طه جابر يرى أهمية التركيز فيها على **مقاصد القرآن العليا الحاكمة**، التي يمكن أن تكون **توليدية**؛ لقدرتها على توليد أحكام للمستجدات في عصرنا هذا وفي غيره.

على أن اجتهاد العلواني في هذا الموضوع، قد قاده إلى حصر هذه المقاصد العليا الحاكمة في مقاصد ثلاثة؛ التوحيد، والتزكية، والعمران[3]:

- **التوحيد**: وهو حق الله على العباد، والدعامة الأساسية لفقه الدين والتدين، يقول الله تعالى: (**ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين**)[النحل، 36]؛
- **التزكية**: وهي أهم نتائج التوحيد، وأهم ما يبرز التوحيد فيها. إنها أهم المؤهلات التي تجعل الإنسان قادرا على الوفاء بالعهد الإلهي، والقيام بحق الاستخلاف، والتمكن من حمل الأمانة، والنجاح في اختبار الابتلاء، والتمكن من إحياء الأرض وعمارتها؛
- **العمران**: وهو نصيب الكون المسخر وغاية الاستخلاف، والمقصد الأسنى منه ومن التسخير، وبه يسير الكون والإنسان والحياة كلها والأحياء أجمعون في قافلة تسبيح موحَّدة للواحد الأحد، كما في قوله تعالى: (**تسبح له السماوات السبع والارض ومن فيهن وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم إنه كان حليما غفورا**) [الإسراء، 44].

وهكذا، فإننا نجد لهذا المقصد الأخير تطبيقات في الكون المسخر؛ بحيث نعمره بالحق والعدل، ونقيم فيه حضارة لا تنفصل عنها القيم، تبني ولا تهدم، تحمي ولا تهدد، تقتصد ولا تبدد.

وفي نظر طه جابر، فإن من صور توليدية هذه المقاصد العليا الحاكمة الثلاثة، ما سنسوقه حسب علاقتها بالمقاصد الثلاثة السابقة:

- **في ارتباطها بمقصد التوحيد**: وذلك بالتركيز على المنظور التوحيدي القرآني في كل نظم الحياة ومناهجها، وبذلك تُبنى **الرؤية الكلية القرآنية** التي تستوعب **الرؤية الكونية** وتتجاوزها؛
- **في علاقتها بمقصد التزكية**: وذلك عن طريق مواجهة الانحرافات الحضارية التي جعلت بعض الجوانب الحضارية مدمرة للحياة الإنسانية، والبيئة، والطبيعة، وما إلى ذلك. وكذلك دراسة سبل الخلاص من هذه الانحرافات، وغيرها من الآفات والأمراض الأخرى التي نشاهدها، باعتبارها تشكل قلقا متزايدا للإنسان، ومدعاة لسخط الله. كل ذلك طمعا في الاندراج في سلك المصلحين الذين لا يعيثون في الأرض فسادا، وفي الوقت نفسه لا يريدون علوا في الأرض؛

---

[1] المرجع السابق نفسه، ص82.

[2] العلواني، طه جابر، «بين مقاصد الشريعة ومقاصد القرآن العليا»، *https://alwani.org/ ?p=3502 (consulté le 2/9/2021)*

[3] المرجع السابق نفسه. وانظر كذلك: العلواني، طه جابر، ابن رشد الحفيد: الفقيه الفيلسوف، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م، ص37- 38.

- **في تعلقها بمقصد العمران**: وذلك بتبيين مقاصد القرآن الكريم في العمران فيما يتعلق بإحياء الأرض، وتنمية البيئة، والاستفادة من جميع المسخَّرات، والإحسان في توزيع المقدرات، والسعي نحو السلام، والنظر إلى كل ما يعود على الأرض بالإعمار، وعلى الحياة بالخير، والاستقامة، بمنظور شرعي يجعل هذه الجهود مندرجة تحت إطار مفهوم العبادة الواسع، والشامل لمفهومها الضيق (في بعده الفردي كالصلاة، والزكاة...)، ولغيره مما له تعلق بالفعل الحضاري المثمر[1].

ولم يكتف العلواني بطرح بديله الاجتهادي حول الدرس المقاصدي، وإنما أكمل تصوره بدعوته الشباب إلى تخصيصهم رسائل الدكتوراه والبحوث المتعمقة في البحث حول هذه المقاصد، وكيفية التصديق بها على الموروث، لتنقيته وتطهيره، وإعادة ربطه بالكتاب الكريم، وفي الوقت نفسه تكون قادرة على التوليد[2].

### 2.3 تجديد مضمون الدرس الأصولي

وأما جهود العلواني التجديدية لهذا العلم، التي تندرج تحت إطار مناقشته لمضامين الإرث الأصولي الموروث والحالي، فسأمثل عليها بتصورين اثنين وهما: تقديم "رأيه في إشكالية المحكم والمتشابه"، ومناقشته لقضية "لغة القرآن المفاهيمية بدل لغة البدو العربية":

- **رأيه في إشكالية المحكم والمتشابه**

تأتي دراسة طه جابر لإشكالية المحكم والمتشابه ضمن سلسلة مراجعاته لعلوم القرآن وأصول الفقه، والتي ابتدأها بمناقشته لإشكالية الناسخ والمنسوج في القرآن الكريم.

لقد انطلق العلواني من عدم اقتناعه بأقوال المفسرين الذين سيطرت عليهم «فكرة الغموض باعتبارها معنى ((للمتشابه))، و((البيان)) باعتبارها معنى ((للمحكم))»[3]. ليوجه لها سهام النقد التالية: «ومن المعروف أن الغموض والالتباس، من عيوب الكلام، وهو يقع إما بقصد من المتكلم، أو على غير قصد منه، أو أن يكون لا سبيل أمامه إلا التعبير بهذه الصيغة الغامضة لعيٍّ فيه، أو قصور في اللغة»[4].

ومن إلزامات طه جابر لهذه الفرضيات، قوله: «أما **الاحتمال الأول**: فينافي ما يُفهم من القرآن الكريم ذاته بأنه بيان للناس ليقطع حجتهم. وأما **الاحتمال الثاني والثالث** فلا يتصور إلا في حق المخلوق. أما **الاحتمال الرابع** فمردود أيضا بقوله تعالى:(**فل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا الفرءان لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا**)[الإسراء: 88] فهذه الآية تدل على أن بنية القرآن الكريم، وإن استخدمت لسانا بشريا وخاطبت بشرا، فإنها طوعت هذا اللسان ليكون أهلا لحمل الخطاب الإلهي للقرآن»[5].

ويعزي العلواني منشأ[6] ربط فكرة المحكم والمتشابه بمرادفيهما الوضوح والغموض إلى سببين اثنين:

- أما **الأول**، فيتعلق بطبيعة الإنسان التي تميل إلى الهروب من حمل التكاليف الشرعية، بالتذرع بعدم وضوح خطاب التكليف. وربما تذهب إلى أبعد من ذلك فتسعى إلى تقييده بشروط ليبدو الأمر متعسرا، استنانا بنهج بني اسرائيل و((فقههم البقري)) المتجلي في قوله تعالى: (**تشابه البقر علينا**) الآية، [البقرة، 69] [7]؛

---

[1] المرجع السابق نفسه.
[2] المرجع السابق نفسه.
[3] العلواني، نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه، ص18.
[4] المرجع السابق نفسه، ص20.
[5] المرجع السابق نفسه.
[6] المرجع السابق نفسه، ص21 .
[7] المرجع السابق نفسه، ص22.

- وأما **الثاني**، فيرتبط بالتصور القائم بأن القرآن المجيد نزل بلغة العرب، كما بنى عليها علماء اللغة المسلمين فلسفتها، وقواعدها، وضوابطها، وكما هي في الاستعمال العربي[1].

وكان من آثار القول بالمحكم والمتشابه في القرآن الكريم أمران:

- ✓ **أحدهما**: ترسيخ النظرة إلى هذا الكتاب المجيد بأنه مصدر الاختلاف وسببه، لأنه ليس بيِّنا بذاته؛
- ✓ و**ثانيهما**: تحكيم عناصر خارجية عن القرآن (وهي العقل، والرواية خاصة الآحاد منها، ولغة العرب) في فهم القرآن نفسه، عوض الاحتكام إلى معهود هذا الكتاب ولسانه[2].

لذلك، جاءت دراسة طه جابر هذه لإخراج الوحي القرآني من أزمته، بالاستعانة بمقترحه البديل عن المدخل اللغوي العربي، وهي القراءة المفاهيمية المؤَّسسة على استنطاق القرآن ذاته، وتتبع الآيات والمواضع التي ورد فيها لفظي المحكم والمتشابه، ومشتقاتهما[3].

وأخيرا، لقد أفرزت دراسة العلواني هذه لإشكالية المحكم والمتشابه، إلى استخلاص نتائج وخلاصات، أبرزها اثنتان :

- لقد أثبت «استحالة وقوع ((المتشابه)) في القرآن الكريم -بمعنى الغامض والمبهم- وغير المفهوم»[4]، ليصير القرآن كله محكما، وكل آياته محكمة، و«المقصود هنا ((بإحكام الآيات)) أن كل آيات القرآن الكريم تدل بإحكام، وحكمة، وحُكْم، على ((حقيقة التوحيد)) بما لا يدع أي شك، أو ريبة، أو تردد يمكن أن يوسوس الشيطان ضد التوحيد، وهذا ما تنطق به كل آية من آيات القرآن الكريم»[5]؛
- وأما الخلاصة الثانية، فتتعلق بتحديده للمقصود من التشابه في القرآن الكريم؛ فالتشابه عند العلواني «من الشبه دليل ثناء وصفة مدح للقرآن، لا صفة تشير إلى الغموض والإبهام التي قد تكون من بعض لوازم ((التشابه)) لصعوبة التمييز»[6].

- **لغة القرآن المفاهيمية بدل لغة البدو العربية**

هذه القضية تابعة للتي قبلها، بل بينها وبين إشكالية المحكم والمتشابه ترابط سببي شديد؛ ففي الوقت الذي يعزي فيه العلواني ربط علماء المسلمين بين مفهومي المحكم والمتشابه من جهة، وبين الوضوح والغموض من جهة أخرى، يرى-أيضا- بأن تحديد نظرتنا للغة العربية، ولعلاقتها بالوحي القرآني، وللغة القرآن الكريم، كفيل بإخراجنا من هذا النوع من المتاهات التاريخية.

لذلك، ينتقد طه جابر التصور الأصولي القائم على أن القرآن المجيد نزل بلغة العرب. وهي نظرية «بنى عليه علماء اللغة فلسفتها، وقواعدها، وضوابطها، وكما هي في الاستعمال العربي؛ لأنهم مجتمع التلقي، والصدر الأول، فالقرآن الكريم خاطبهم قبل أي أمة أخرى؛ ليكونوا شهداء على الأمم الأخرى»[7].

إن هذا التصور الذي «لا يتسنى فهم القرآن الكريم دون الاحتكام إلى لغة العرب ومعهودهم في كلامهم [...] في حاجة إلى نظر؛ لأنه قائم على التسوية بين ((لسان القرآن العربي)) و((اللغة العربية))؛ لأن اللغة العربية ليست مجرد أصوات وأحرف محايدة، ولكنها لغة تعبر عن مضامين ثقافية، واجتماعية، واقتصادية، لم يأت القرآن الكريم ليكون امتدادا لها، بل جاء بمعانيه الرسالية التي مثلت رسالته وخطابه»[1].

---

[1] سأترك تفصيل هذه النقطة إلى العنصر الموالي المتعلق ب"لغة القرآن المفاهيمية بدل لغة البدو العربية".

[2] العلواني، نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه، ص37-39.

[3] المرجع السابق نفسه، ص67-69.

[4] المرجع السابق نفسه، ص14.

[5] المرجع السابق نفسه، ص116-117.

[6] المرجع السابق نفسه، ص119.

[7] العلواني، نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه، ص24.

وكان من آثار هذا التصور تحكيم غير كتاب الله تعالى (وهو ههنا لغة العرب) في كتاب الله عز وجل، والذي أصبح «كتابا لا يتحكم فيه نظمه وأسلوبه وعاداته في التعبير سياقاته ومنطقه ومنهجه، بل يحكمه القاموس اللغوي القائم على كلام البدو ومنطقهم»[2].

ومن تجليات هذا الرأي أنه أصبح سمة منهج «أنصار حاكمية لغة العرب ومعهودهم فكثيرا ما يجهتدون أنفسهم في تتبع أشعار العرب وكلامهم؛ ليستقرئوها ويستخرجوا منها القواعد التي يعتبرونها أصلا، فإذا وجدوا تعارضا بينها، وبين ما في كتاب الله –تبارك وتعالى– كان ما في كتاب الله هو الزائد، أو الناقص، أو الشاذ، وأحسنهم لهجة من يكتفي بالنظر في المعاجم لمعرفة معاني مفردات القرآن الكريم، حتى أدخلوا كتاب الله في خلافاتهم النحوية واللغوية، وخاصة بين مدرستي الكوفة والبصرة»[3].

هكذا، سار المسلمون قرونا طويلة على منهج يضبط علاقتهم بكتاب الله عز وجل على هذا المنوال. على أن هذا المنهج تتلخص ملامحه في «تحكيم قواعد كلام المخلوقين في خطاب القرآن الكريم، بكل ما يحويه كلام البشر من خصائص النسبية، والقصور، والاضطراب، والتناقض، والمحدودية، والتأثر بالظروف، وملابسات صدور الكلام!!»[4].

وللخروج من هذه الأزمة المنهجية، وبغية رد الاعتبار إلى حاكمية القرآن الكريم على ما سواه من كلام المخلوقين، فإن طه جابر يقترح منهجا مغايرا لما سبق بيانه من عناية زائدة بلغة العرب. وهو منهج يتأسس على فهم العلاقة بين ((لسان القرآن الكريم العربي)) ولسان العرب، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بقراءة شمولية تكاملية لمعرفة معهوده هو، لا أن تنفق جهود مختلف العلماء من: لغويين، وبلاغيين، ونحاة، وأصوليين، كلها في تتبع كلام العرب وأشعارهم[5].

لذلك، فإن العلواني يدعو إلى اعتماد المنهج القرآني، الذي «قد رسمه القرآن نفسه ليهدينا به إلى المنهج الذي علينا أن نتبعه في قراءته وفي الاستماع إليه»[6].

ومن تجليات هذا المنهج، انبناؤه على القراءة المفاهيمية للوحي القرآني، بتقديمها شبكة من المفاهيم، التي تأسس على استنطاق القرآن كقرآن، وذلك بدراسة مفهوم الكلمة القرآنية من حيث اشتقاقاتها، وكيفية استعمالها هنا، واستعمالها هناك، والتعامل مع القرآن بالنظر إلى تأثير عصر النزول. ومن ذلك أيضا، أن اللفظة القرآنية قد يكون لها معنى ثابت، فيقوم بتفريغها وشحنها من جديد؛ لأنه يريد أن يستوعب كل حياة الناس، بكل ثقافاتهم وأنساقهم الحضارية. فلو أنه صيغ لعصر معين لانتهى وأصبح تراثا[7].

## 4. تأملات في مشروع العلواني التجديدي لعلم أصول الفقه

سبق أن أشرتُ إلى اختياري منحى تقديم تصورات طه جابر التجديدية لعلم أصول الفقه انطلاقا من ثنائية الشكل والمضمون، بناء على الاطراد السنني للباحثين المعاصرين في دراسة قضية تجديد هذا العلم، ونمط عرض المادة العلمية المدروسة.

وسيرا على نفس النهج، فسأنتقي نماذج تمثيلية –خشية الإطالة– من تصورات العلواني التجديدية لعلم أصول الفقه، موضوع تأمل وتدبر، مقدمَّةً بناء على ثنائية الشكل والمضمون دائما:

---

[1] المرجع السابق نفسه.

[2] العلواني، معالم في المنهج القرآني، ص87.

[3] العلواني، نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه، ص38–39.

[4] المرجع السابق نفسه، ص28.

[5] المرجع السابق نفسه.

[6] العلواني، أفلا يتدبرون القرآن؟!، ص77.

[7] أبو حليوة، طه جابر العلواني: تجليات التجديد في مشروعه الفكري، ص70–71، نقلا عن: العلواني، مقدمة في إسلامية المعرفة.

### 1.4 . فعلى مستوى الشكل؛ الوحدة البنائية داخل هذا المشروع

إن ما أسلفت من إشارات حول تصورات العلواني التجديدية لعلم أصول الفقه، تبرز أن هذه الآراء تكوِّن مع المحددات المنهجية الكلية، والمنطلقات الفكرية الإجمالية لطه جابر، وحدة بنائية داخلية متماسكة عقليا ومنطقيا، تتشكل من خلال مستويين متكاملين:

- **أما المستوى الأول، فيتعلق بالانبناء الهرمي العمودي التنازلي لهذه التصورات**؛ وذلك بانطلاقه أولا من تشخيصه وحصره للأزمة التي تعيشها الأمة الإسلامية في فكرها، ومنهج تفكيرها. ثم إن مشروع "إسلامية المعرفة" يشكل شرطا ومدخلا للانطلاقة الإسلامية نحو التغيير الحضاري لهذه الأمة، باعتباره الجانب النظري من الإسلام، والمحدِّد المنهجي الإسلامي البديل عن المادية الغربية المتجاهلة للوحي.

ولما كانت المجالات التطبيقية لإسلامية المعرفة، هي العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم الشرعية، تعرف خصاما وتباعدا عمَّر قرونا مديدة، فإن طه جابر يقترح "الجمع بين القراءتين"، باعتبارها تشكل حجر زاوية التغيير في المنهج المعرفي لهذه الأمة، بغية تجاوز حالة التنافر بين هذه العلوم، انطلاقا من منهجية جامعة لقراءة الوحي وقراءة الكون؛ مادام الوحي ينبه إلى ما في الكون من عناصر ومؤثرات، والكون يساعد –بالمقابل– على فهم الوحي، وحسن قراءته.

وأمام أزمة المنهج العلمي الحالية، فإن القرآن الكريم –بمنهجيته الكونية المؤسَّسة على هيمنته، واستيعابيته، وتجاوزيته، لكل منهج عقلي– يستطيع أن يقوم بتنقية المناهج المعاصرة، وترقيتها، وإخراجها من إطلاقيتها، وحمايتها من تهديدات النسبية، ومخاطر الاحتمالية، والنهايات التي اعتبرها الغرب حكمية.

ولإزالة أحد أهم الرواسب التاريخية التي حجبت المسلمين عن حسن استفادتهم من القرآن الكريم، تأتي وحدته البنائية منطلقا، وإجراء عمليا، خاصة وأنها شديدة الارتباط بالقراءة المفاهيمية لهذا الوحي، بتقديمها شبكة من المفاهيم، التي تأسس على استنطاق القرآن كقرآن، لا التعامل مع هذا الوحي باعتباره جزرا منفصلة، لا علاقة ولارتباط بينها، عن طريق الوحدة البنائية للقرآن الكريم.

ثم إن هذه الوحدة البنائية للقرآن الكريم تجد تطبيقات لها من خلال مشروعه التجديدي لعلم أصول الفقه، متجلية في إشكالية المحكم والمتشابه، باعتبارها وجها طبّق فيه طه جابر تصوره المنهجي هذا.

ووعيا منه بأن طموحه هذا سيصطدم بهاجس منهجي آخر، متمثلا في "لغة العرب البدوية"، على حد تعبيره، التي تفسر المتشابه بالغامض والملتبس، فقد دعا إلى الأخذ بعين الاعتبار للغة القرآن المفاهيمية، بدلا عن هذا التصور الخاص عن اللغة العربية.

وهكذا، نلاحظ بأن تصورات العلواني تنطلق من الكلي، إلى الجزئي في ترابط عقلي ومنطقي محكم، بحيث يشكل كل تصور أساسا ومنطلقا للذي يليه، وهذا التالي يصير مؤسَّسا على الذي قبله، وأساسا للذي بعده، وهكذا؛

- **وأما المستوى الثاني، فيرتبط بالانبناء العنكبوتي لهذه المقترحات**؛ والذي يتجلى في أن تصورات طه جابر سواء في بعدها الفكري الكلي، أو في شكلها الجزئي في صورة مقترحاته التجديدية لعلم أصول الفقه، تشكل شبكة علاقات عنكبوتية، يتموقع القرآن الكريم في وسطها، ومركزها.

وبيان ذلك، يتجلى من خلال اعتبار محددات العلواني الفكرية والمنهجية تنطلق –كما مر معنا– من إسلامية المعرفة، والجمع بين القراءتين، وانتهاء بالوحدة البنائية للقرآن الكريم والاستيعاب الكوني، في ارتباطها بالقراءة المفاهيمية لهذا الوحي القرآني منطلقا، ووسيلة، وغاية.

وفيما يتعلق برؤيته التجديدية لعلم أصول الفقه، يأتي تصور طه جابر لإشكالية المحكم والمتشابه، ولقضية لغة القرآن المفاهيمية من أجل رد الاعتبار إلى حاكمية القرآن الكريم على ما سواه من كلام المخلوقين؛ من خلال قوله بعدم وجود المتشابه فيه بمعنى الغامض، والمبهم، وغير

المفهوم. وكذا انتقاده تحكيم قواعد كلام المخلوقين من البدو، ومن غيرهم، في خطاب القرآن الكريم، عوض الاعتماد على لسان القرآن الكريم العربي ذاته.

وفي نفس الوجهة، تأتي دعوة العلواني إلى ضرورة انبناء هذا الفن على دعائم الكتاب الكريم باعتباره المصدر المنشئ للأحكام، وعلى دعائم التفعيل، والتأويل، والتطبيق النبوي، في مقابل ما سُمي بالأدلة المختلف فيها، التي زاحمت كتاب الله تبارك تعالى وتفعيل رسوله صلى الله عليه وسلم .

وتكريسا لحاكمية القرآن الكريم دائما، تأتي دعوته إلى إعادة صياغته لمقاصد الشريعة بالتركيز فيها على مقاصد القرآن العليا الحاكمة (وهي: التوحيد، والتزكية، والعمران)، من خلال نظرته إلى التوحيد –مثلا– بالاهتمام بالمنظور التوحيدي القرآني في كل نظم الحياة ومناهجها، وبذلك تُبنى الرؤية الكلية القرآنية التي تستوعب الرؤية الكونية وتتجاوزها.

وهكذا، نخلص إلى أن تصورات طه جابر تتشكل على مستويين اثنين متكاملين؛ ففي الوقت الذي تتخذ فيه انبناء هرميا عموديا، فإنها تتخذ فيه انبناء عنكبوتيا حول مركزية القرآن الكريم. وهذا ما يجعل تصورات العلواني محكومة بشبكتين اثنتين من العلائق؛ علائق هرمية في صورة ترابط مقدمات بنتائج. وفي الوقت ذاته، فإن كل عنصر متعلق بمركز هذه الشبكة العنكبوتية، وهو الوحي القرآني.

### 2.4 وعلى مستوى المضمون؛ واقعية هذه التصورات

إن الناظر في تصورات العلواني التجديدية لعلم أصول الفقه يستنتج بأن المعطى الواقعي شكل محدِّدا أساسيا في جميع تفاصيل نظراته التجديدية هذه، سواء على مستوى المنطلق، أو العدة الإجرائية، أو الهدف والغاية.

فعلى مستوى الدوافع الخاصة بالحدث التجديدي لعلم أصول الفقه في خصوصيته، أو للعلوم الإسلامية في عموميتها، يتحدد الواقع باعتباره منطلقا لكل عملية تجديدية بغية الرقي بهذا العلم وسائر العلوم لخدمة واقع أمتنا المعاصرة، وخصوصا ما يتعلق بالاستنباط الفقهي الإسلامي الحديث.

ومن جهة أخرى، نجد نموذجنا المدروس يسعى إلى إلغاء جميع العناصر التي لم تعد صالحة لواقعنا المعاصر، والتي هي في جملتها تاريخية أكثر مما هي شرعية، ك«مباحث ((حكم الأشياء قبل الشرع)) والنزاع في مسألة ((شكر المنعم)) و((مباحث حاكمية الشرع))، والعناية الزائدة بالحدود والتعاريف والإنشغال بمناقشتها.

كذلك التخلي عن المباحث المتعلقة بنزاعهم في مسائل ((القراءات الشاذة وعربية جميع القرآن)) وحسم النزاع الطويل في ((خبر الواحد))[...]، وإعادة النظر في سائر الشروط التي وضعها بعض الأئمة لظروف خاصة أملتها عليهم: ككون الحديث غير مخالف لقواعدهم العامة، أو كونه مرويا من غير فقيه، أو مخالفا لقياس،[...] أو غير ذلك من شروط كانت ولا تزال موضع جدل، ومصدر اختلاف وخصام بين المسلمين، وشغلا شاغلا للدارسين»[1].

وأما الهدف من الحدث التجديدي لعلم أصول الفقه، فيتجلى في حسن التنظير لوظيفة الفقيه (فردا كان، أو مؤسسة)، خدمته «لسائر قضايانا المعاصرة لتبسط عليها حاكمية الشرع لا سواه»[2].

[1] العلواني، أصول الفقه: منهج بحث ومعرفة، ص80.

[2] المرجع السابق نفسه.

### 3.4 ملاحظات على مشروع العلواني التجديدي

إن مما انتقد على مشروع طه جابر العلواني ومشروعه التجديدي لعلم أصول الفقه هو إغراقُه في التنظير، وتغييبه للإجراءات التنزيلية لهذا المشروع، بحيث يظل هذه المشروع عبارة عن تصورات عامة، وتأملات نظرية، بعيدة عن الإجراءات التنزيلية لهذه الأفكار على الواقع الفردي والجماعي للأمة.

وفي السياق ذاته، فإن عذرنا للعلواني منصوب في أول كتابه "أصول الفقه: منهج بحث ومعرفة"، حيث صرح بأن ما قدمه لا يعدو أن يكون ومضات على طريق البحث والدراسة، يقول: «وقد كنت أعتزم إعداد بحث أو أكثر كحلقات إضافية لهذا البحث لكنني لم أتمكن لحد الآن حيث حاولت دون ذلك العوائق والأشغال، لكنني كبير الأمل بأن أستطيع خلال الفترة القادمة إعداد دراسة في هذا المجال تكمل هذه المقدمة وتعضدها»[1].

## 5. خاتمة:

ولكن، شاءت الأقدار الإلهية أن تتوقف مسيرة العلواني العلمية بوفاته يوم 4 مارس سنة 2016م، عن عمر بلغ 81 سنة، تاركا مشروعا فكريا عظيما للأمة، ومعه تصورات تجديدية حقيقة ورصينة لعلم أصول الفقه، ومعه مشروع واضح المعالم بغية انبعاث هذه الأمة من جديد، مما يصلح أن يكون مادة أولية، ورافدا لرؤية تنقذ أمتنا من براثن الجهل والتخلف، خدمة لراهنيتها أفضل، وطلبا لغد أحسن، وسعيا لِصُبْح أمثل.

### خلاصات واستنتاجات:

- شكلت ظاهرة تجديد أصول الفقه إشكالية خصبة، استأثرت اهتمام رواد الفكر الإسلامي المعاصر، وعلى رأسهم طه جابر العلواني؛
- ولقد ساهمت شروط مختلفة، تاريخية ومعرفية معا، في نضج التفكير العلمي للعلواني، وفي تبلور مشروعه التجديدي؛
- وكغيره من النماذج التجديدية لعلم أصول الفقه، فلقد طرح العلواني مشروعه هذا بناء على ثنائية الشكل والمضمون؛
- وإذا كان رأيه في شكل علم الأصول وإعادته صياغته لمقاصد الشريعة من أبرز ما يتعلق بشكل تجديد هذا العلم، فإن موقفه من المحكم والمتشابه بالإضافة إلى لغة القرآن المفاهيمية من أهم ما يرتبط بمضمون مشروعه التجديدي؛
- على أن الأهمية العلمية لمشروع العلواني هذا يتجلى في كونه يشكل مادة خامة، من أجل دراسة قدراته العلمية، وتحليل مكامن مؤهلاته المعرفية، مع تشريح مؤهلاته التجديدية، بغية جعله أرضية خصبة لتستقي الأمة خارطة طريق لمشروع علمي جاد وهادف لتجديد حقيقي لعلم أصول الفقه.

[1] المرجع السابق نفسه، ص9.

## 6. قائمة المراجع:

- القرآن الكريم.
- أبو حليوة، إبراهيم سليم، طه جابر العلواني: تجليات التجديد في مشروعه الفكري، سلسلة «أعلام الفكر والإصلاح في العالم الإسلامي»، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2011م.
- الدسوقي، محمد، نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2004م.
- الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي (ت790هـ)، الموافقات في أصول الشريعة، تح عبد الله دراز وابنه محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط7، 1426هـ2005م.
- العلواني، طه جابر، ابن تيمية وإسلامية المعرفة، سلسلة «إسلامية المعرفة»، العدد13، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط1، 1415هـ-1994م.
- العلواني، طه جابر، ابن رشد الحفيد: الفقيه الفيلسوف، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م.
- العلواني، طه جابر، أصول الفقه: منهج بحث ومعرفة، سلسلة «أبحاث علمية»، العدد1، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ط2، 1415هـ-1995م.
- العلواني، طه جابر، أفلا يتدبرون القرآن؟! معالم منهجية في التدبر والتدبير، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م.
- العلواني، طه جابر، «بين مقاصد الشريعة ومقاصد القرآن العليا»،
*https://alwani.org/ ?p=3502 (consulté le 2/9/2021)*
- العلواني، طه جابر، «السيرة الذاتية»،
*https://alwani.org/?p=3078(consulté le 2/9/2021)*
- العلواني، طه جابر، معالم في المنهج القرآني، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م.
- العلواني، طه جابر، نحو موقف قرآني من إشكالية المحكم والمتشابه، دار السلام، القاهرة، ط1، 1431هـ-2010م.